تدهور التدريس الجامعي!!

د.سعاد سالم السبع

مـن الأسـباب الحقيقية لتدهـور التدريـس في الجامعـات اليمنيـة (الحكومية والخاصـة) ازدحام جدول الأسـتاذ الجامعي بالمحاضرات اليومية وتنقله من جامعـة إلى أخـرى للتدريس؛ فمعظـم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية هم أنفسـهم الذيـن يقومـون بالتدريس في الجامعـات الخاصة، وبعضهـم يدرسـون في أكثـر من جامعـة خاصة إضافة إلـى الجامعة الحكومية التـي ينتمون إليها، وهذه (الشحطة) لا شك تؤثر عقلياً نفسياً وجسدياً على الأسـتاذ الجامعي مهما كانت قدراته، وبالتالي لا يتمكـن من أداء واجباته التدريسـية كما ينبغي، لا فـي الجامعات الحكومية ولا في الجامعات الخاصة، بـل قد يكون تقصيـره في الجامعـة الحكومية أكثر لأنه واثـق أن وظيفته في الجامعة الحكومية ثابتة ولا يتحكم فيه أحد، ولا يتابعه نظام، بينما في الجامعات الخاصة سريعاً ما يُكتشف تقصيره، فيتم الاستغناء عنـه مباشـرة، ولذلك تجده يبـذل جهـداً أكبر في الجامعات الخاصة لإرضاء مالكي الجامعات ويتهاون في الجامعة الحكومية لأنهـا بلا ربّ يحميها في ظل الفساد والإهمال.. وهذا هو الواقع الّذي لا ينكره أحد حتـى وإن كان عضو هيئـة التدريس صاحب ضمير حي، ويشعر بمسـئوليته الأخلاقية، فلا يستطيع أن يرضي ضميره من حيث الأداء، لأن واقعه لا يساعده، ويعرف الجميع أنه لا يمكن أن يتحسـن التدريس إذا كان عضو هيئـة التدريس يقضي كل نهاره من قاعة إلى أخرى ومـن جامعة إلى أخرى دون أن يهدأ، من أيـن له وقت للتحضير ولتقويم أدائه ولتطوير مقرراته وللالتقاء بالطلاب ومناقشـة قضاياهم؟ وأين سيجد الوقـت للبحث العلمـي، ولخدمة المجتمع؟ الأسـتاذ الجامعي بشـر وطاقة البشـر محدودة مهما شـحذ الهمة وحاول أن يؤدي ما عليه فلن يستطيع..

الضغوط المعيشـية هـي التي تدفـع عضو هيئة التدريـس الحكومي للعمل في أكثر من جهة، في ظل تصاعد الأسـعار ومسـئوليات عضو هيئة التدريس نحو أسـرته، وربمـا أقاربه الفقراء بسـبب الوضع الاقتصـادي المتـردي فضلاً عن نمـط الحياة الذي ينبغي أن يوفره لنفسه كباحث علمي وأستاذ لقيادات المجتمع، كل ذلـك يجعل الأسـتاذ الجامعي يعيش حالة انتحـار يومي في البحث عن مصادر رزق غير مرتبه، لكنني أتمنى أن يراجع أعضاء هيئة التدريس المعنيون واقعهم، وحجـم الإرهاق الذي يعانون منه، وكـم الأزمات الصحية التي تنتظرهم إذا اسـتمرت (الشـحططة)، وقـد حـان الوقـت لتصحيح وضع الجامعات الحكومية حتى يتحسـن المستوى المادي لأعضائها وتسـتبقيهم فيها لتأديـة وظائف الجامعة باقتدار؛ ففي الجامعات المحترمة لا ينشـغل أسـتاذ الجامعـة بالمصروف اليومي أبداً، بـل يكون متفرغاً للبحث العلمي وتربيـة الكفاءات العلمية القادرة على قيـادة المجتمـع في كل المجـالات، ويعمل من داخل جامعتـه على خدمة المجتمع ودفع عجلة التنمية فيه.. أما في جامعاتنا فأسـتاذ الجامعـة موظف روتيني يعمل ليعيش فقط..

فإذا كانت هنـاك رغبة حقيقية فـي دفع المجتمع نحو التنمية، فإنه ينبغي الاهتمام بالأستاذ الجامعي وبالتعليـم بصورة عامة، وأن توفر لأسـتاذ الجامعة الإمكانيات التي تجذبه للبقاء في جامعته، وأن تمكنه من البحث والتفكير فـي مكتبه في جامعته في قاعة التدريس، لا أن تجعله الجامعة يستثقل وقت تواجده فيها، وينتظر فراره منها إلى مكان آخر..

كما أنه صار لزاماً على مجلس الجامعات اليمنية أن يتحمل المسـئولية الأولى لضبط الأداء التدريسي في الجامعات عن طريق وضع قانون صريح يحارب الفساد في مجال التدريس الجامعي، وينظم العلاقة بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة؛ بحيث يُحظر على الجامعات الخاصة التعاقد مع أي عضو هيئـة تدريس لايـزال ثابتاً في سـلك التدريس في الجامعات الحكومية أو متعاقـداً في جامعة خاصة أخرى، وفـي المقابل يُحظر على الجامعات الحكومية التعاقد مع أي عضو هيئة تدريس لايزال متعاقداً في جامعة خاصـة، ومن المهم جـداً أن تُلزم الجامعات الخاصة بمساواة أعضاء هيئة التدريس بزملائهم في الجامعات الحكومية مالياً، وإدارياً..

هـذا القانون سـوف يخلق واقعاً جديداً يحسـن الأداء التدريسـي فـي الجامعـات الخاصـة قبـل الحكومية، وسـيقوي انتماء عضو هيئة التدريس إلى الجامعة التي يعمل فيها، وسيسـاعد على اسـتقرار الكوادر في الجامعات الخاصة بعيداً عن إغرائها من جامعات خاصة أخرى، وسـترتفع الثقة بالجامعات الخاصة وبالتالي سـيزيد إقبال الطلبة عليها.. فضلاً عن أن هذا القانون سـيقنع أعضـاء هيئة التدريس فـي الجامعات الحكومية بأهميـة التفرغ لمهامهم في جامعاتهم الأصل، وتحسـين دخولهم بالبحث العلمي وخدمة المجتمع من داخل الجامعة..

قد يعـارض مثل هذا الطرح بعـض أعضاء هيئة التدريـس الذين تعودوا على التكسـب من أكثر من جامعـة، لكـن لا بد أن يقفوا مع الوطـن في محنته، فالوطـن محاصـر بالتحديـات مـن كل جانب، ولا يحتمل مزيداً من التدهور، والمستقبل يتطلب تحسين الأداء التدريسـي فـي الجامعـات اليمنيـة كلهـا، واسـتيعاب الكفـاءات الباحثة عن فـرص عمل من حملة الشـهادات العليا فـي الجامعات الخاصة إن لم تكـن هناك حاجة إليهم فـي الحكومية، وبموجب القانون سوف تتجه الجامعات الخاصة إلى استيعاب احتياجاتها التدريسـية من الكفاءات الحاصلة على الدكتوراه والماجسـتير التي لم تستوعبها الجامعات الحكومية، وهي بهذا ستسـاهم في حل مشكلة بطالة الكفاءات العلمية، وستضمن تفرغ أساتذتها لتحسين أداء الجامعة وتحسـين التدريس فيها، وسـتصبح الجامعـات الخاصة رديفـاً للجامعات الحكومية في تنمية الموارد البشرية بجدارة.

ولاأزال أؤكد على أهميـة تدريب الأعضاء الجدد على مهارات التدريس قبل السـماح لهم بالعمل في الجامعـات الخاصـة، وينبغي أن يتـم تدريب هذه الكفاءات على التدريس في كليات التربية وفي مراكز التأهيل في الجامعات الحكومية مجاناً كمساهمة من الدولة لدعم القطاع الخاص وتحسين العملية التعليمية فيه، وسـيكون الأمـر أكثر فاعلية لـو وضعت خطة تواصل وتنسيق بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في عمليات تقويم الأداء التدريسي بين فترة وأخرى، وليتأكد الجميع أنه لن يخرج اليمن من فقره ومرضه وجهله وكبواته السياسية إلا إذا كان التعليم مشروعه الوطني الأول بحق وحقيقة.

أستاذ المناهج وطرائق التدريس المشارك
بكلية التربية . جامعة صنعاء
suadyemen@gmail.com

الأمن والاستقرار أساس الوفاق والحوار

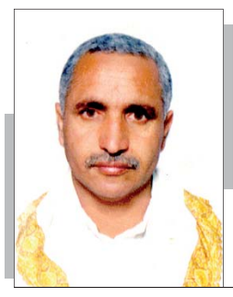

علي عباس الأشموري

●،، إذا كنا قد نجحنا في العبور بسـفينة الوطن مما يمكن أن نسـميه مجازاً الضفة الأولى من المرحلة الأولى إلى ضفتها الثانية من الممكن أن نسميها مجازاً المرحله الثانية .. التي يبلغ مداها حولان كاملان بحسب الآليـة التنفيذية للمبادرة الخليجيـة والتي تمثل بحق مرحلـة فاصلة في تاريخ اليمـن الحديث لأن نجاحنا في تخطي هذه المهمـة يعد بمثابة إثبات وجود يتطلب منا جميعاً تشـمير السواعد ومضاعفة الجهود.. كما يتطلب في الوقت ذاته إعـادة رص الصفوف وارتقاء كافة شـركاء العمل السياسي بأنفسهم فوق مستوى الجراحـات النازفـة التـي أحدثتهـا الخلافات على مدى سـنوات، إن ما حققه اليمنيـون بكافة أطيافهم السياسية من نجاح باهر في الانتخابات الرئاسية يوم ٢١/فبرايـر الماضي يعد بمثابـة الخطوة الأولى على سلم التغيير البناء وأنه كان على جميع شركاء الوفاق السياسي السـير بخطوات توافقية أخرى من أهمها توحيد نهج الخطاب الإعلامي الرسمي والحزبي الذي يجمع ولا يفـرق والذي يدعو إلى التسـامح والإخاء والمحبة وكذا التعاون مع اللجنة العسـكرية العليا في رفـع المظاهر المسـلحة والمتارس وإزالـة كل المظاهر السـلبية التي خلفتها الأزمة كتعبير عن حسن النوايا والمضي قدماً على طريق الوفاق والاتفاق البناء.

ولكـن وبمجرد تشـكيل حكومـة الوفـاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية واسـتلام السـلطة حتى عـادت تلك الأطراف للاختلاف قبـل الاتفاق فلم يكد المشترك يصدق أنه قد وصل السلطة حتى بدأ يتعامل مع الواقع الجديد بمنطق التسـلط والثورية والتهديد والوعيد.

وفهم إعلامه وأعلن إن هذه الاتفاقية هي أول أهداف الثورة وأن الثورة ماضية لاسـتكمال بقيه أهدافها .. ونسي أن ماتم هو اتفاق سياسي وليس حسماً ثورياً وتعامل الطرف الآخر بواقع أنه مازال الحزب الحاكم ونسي أن المرحلة توافقية.

ما يجـب أن ندركه جميعـاً وتتعلمه تلك الأطراف مـن أن المبـادرة الخليجية اتفاق لا منـاص منه وأن آليتها التنفيذية المزمنة أصبحت أمراً واقعاً وبرنامجاً تنفيذيـاً مؤيـداً بقرار دولـي ورقابة إقليميـة ودولية لا يعفـى أي طـرف من التزاماته كمـا أن المحاكمات السياسية والتصعيد الإعلامي وتحويل مسار الاتفاق إلى اختلاف وإشـعال ثورات المؤسسات واستنهاض الحس الثوري و«الحزبي» في صفوف القوات المسلحة وتحويل الشـوارع إلى سـاحات للعرض العسكري والتقطـع الأمني ... لـن يغير في الأمر سـوى توتر سياسي وعسكري وشوارعي يزيد من معاناة المواطن ويفقـد ثقته في حكومته وأحزابـه وبالتالي تفقد هذه الأطراف ثقة المجتمع الدولي.

إن إخفـاق اليمنيـين في إخـراج بلادهم من هذه الأزمـة إلى بـر الأمان واسـتغلال تنظيم القاعدة الإرهابي للانفلات الأمني وتوسـعها أفقياً وإقدامها على مهاجمة الوحدات العسـكريه واسـتيلائها على الأسلحة قد يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ على الوطن باعتبـار أن هذه الأحزاب قد جـرت الوطن إلى حالة الفشل السياسـي والانهيار العسكري. ولعل القلق الذي أبداه رئيس مجلس الأمن في جلسـة الخميس ٢٩/ مارس الوزير البريطاني لدى الأمم المتحدة مارك لايـل غرانت في بيان للمجلس يقول أن الهيئة الأممية قلقة بشـأن تدهور مسـتوى التعاون بـين الاطراف السياسـية الفاعلة فـي اليمن وما يشـكله ذلك من مخاطر على عملية الانتقال السـلمي للسلطة .. ودعا السـفير البريطاني جميع الاطراف في اليمن إلى أن تظل ملتزمة بالانتقال السياسـي والنظام الدستوري والقيـام بدور بناء في هـذه العملية كما أعرب البيان عن قلقه البالـغ إزاء الهجمات الارهابية الكثيفة التي يشـهدها اليمن والتي يشنها تنظيم القاعدة الإرهابي .. معرباً عن تأييده لجهود الحكومة من أجل مكافحة الارهـاب والامتثال لكل الالتزامـات بموجب القانون الدولي.

لذا فإن الانفلات الأمني وانتشـار الهجمات لتنظيم القاعدة وتقاعس أطراف العملية السياسية عن الوفاء بالتزاماتها هي أهم العراقيل التي تواجه تنفيذ المبادرة الخليجية..

إن الأمـن ضـد الخـوف والأمانة ضـد الخيانة والأمن يعني السـكينة والطمأنينة على مستوى الفرد والمجتمع من خلال الإجراءات التي تتخذ للحفاظ على النظام في الدولة وتأمين الشـعب والمنشـآت الحيوية والمصالح الأساسـية ومواجهة الأحداث التي تسـبب الاضطـراب والفوضى ولذلك فالأمـن يتحقق بمجرد حماية أمن الإنسـان بالحفاظ على حياته فحسـب بل إنـه يحتاج للأمـن على عقيدته وعلـى هويته الفكرية وعلى اقتصـاده وعلى غذائه والشـعوب تحتاج إلى حماية منها الخارجـي والقومي.. ويعد الأمن مرتكزاً لكل جهد تنموي وهدفاً أساسـياً لكل المجتمعات ويعد حاجة إنسانية جوهرية مثل الهواء والماء والغذاء بل إنه يتقدم أحياناً على الغذاء كما في دعاء سـيدنا إبراهيم عليه السلام «وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذ البلد آمناً وارزق أهله من الثمرات«.

وقد اكدت تجارب الامم والشعوب مثلما اكد التاريخ على أنـه لا إبداع ولا تطور ولا حوار ولا سـلام ولا علاقات حميمة وحسـن جوار ولا سياحة ولا استثمار دون أمن واسـتقرار... لهذا فإن الأمن يعتبر من أهم أسـس معوقات المجتمع ولكي يتحقق الأمن لا بد من الحد من الأعمال السـلبية التي تنشر الخوف والذعر بين الناس كالقتل والإيذاء والاعتداء وانتشار وإشهار السـلاح والسـرقة والتخريب وغيرها.. إن من يخل بالأمن فإنه يسـهم في تحطيم وتهشـيم قيم المجتمع ويوقـع أبناء جلدته في الوهـن والدمار وبهذا حرص النبـي الاكرم «صلى الله عليه وآله وسـلم« في مطلع بناء الدولة الاسـلامية الفتية فـي المدينة المنورة على إشـاعة الأمن والسـلام والاسـتقرار كأول لبنة في هـذ البناء الشـامخ ولعل قراره صلـى الله عليه وآله وسـلم لتحقيق التآخي بـين المهاجرين والأنصار من أهم الأمور التي أشـاعت الطمأنينـة والتعاون والأمن بين أبناء المجتمع المسـلم «فأمـن الناس على حياتهم وأموالهم وأعراضهم.

ويمكن إجمال القواعد الأساسـية التي تسـهم في تحقيق الأمن بتفعيل دور القضاء وإقامة الحدود التي تصون كيـان المجتمع وتحميه من التفكك والتشـرد والضياع، فإقامـة الحدود تحـول دون بغي الباغين وعـدوان المعتدين واسـتخفاف المسـتخفين بالأنفس والأعـراض ويبعد القلق والاضطـراب ويهيئ للحياة جواً من الأمن والسـلام والوئام قال تعالى«إنما جزاء الذيـن يحاربون الله ورسـوله ويسـعون في الأرض فسـاداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم«.

كما أن الارتكاز على الحوار ونشر الحريات والأخذ بالشـورى هي من القواعد الاساسـية لتحقيق الأمن والاستقرار إضافة إلى أن المستوى الفكري والثقافي والتعليمي أهم مرتكزات لتحقيق الأمن الاجتماعي.

وكذا الاهتمام بالشـباب وتوظيف طاقاتهم الخلاقة وإيجاد فرص العمل المناسـبة لهم تحقق درجة عالية من الاستقرار النفسي والمعيشي، كما أن وضع الخطط الكاملة بتفعيل دور المرأة يسهم كثيراً في غرس عوامل ومستلزمات الأمن في نفوس الأطفال والنشء الجديد، فالأم هي المدرسة العليا للأخلاق وبالارتكاز على هذه القواعد فإنه يمكن الشـروع بالأمن للمضي بانطلاقه في البناء السـليم والنهـوض الصحيح ويحقق النمو الاقتصـادي والاجتماعـي فالأمن والاسـتقرار هما أساس التنمية والازدهار.

غير أنه لا أمن ولا اسـتقرار مع إعلام حزبي يعمل علـى زرع الفتن ويؤجج الصراعات بين أفراد المجتمع ويصعـد العداء بينهـم وبين الوحدات العسـكرية أو تشـكيلات بعينها لا لشـيء وإنما لخلافات سياسية وتصفيـة حسـابات بـين تلـك الأحـزاب وقيادات تلك التشـكيلات التي ترفض نشـر الفكـر الحزبي والإيدلوجي في صفوف ضباط وأفراد تلك المعسكرات .. باعتبار الحزبية تتنافى مع مهام الجندية.

إن الإعلام الحزبـي الموجه يصور من يقطع الطرق ويقوم بالاعتـداء علـى الممتلكات العامـة والخاصة بأنه مناضل جسـور ويظل شـجاعاً في الوقت الذي يصور الجندي الذي يدافع عن معسكره وسلاحه بأنه بلطجـي وعبد لقائده الذي أمـره الله بطاعته وبأن من قتل ذلك الجندي والقائد سيحشر في الجنة مع النبيين والشهداء والصالحين.

اتقوا الله أوقفوا قتل الابرياء والمرابطين والمسلمين، إن اللـه تعالى قال «ومن قتل مؤمنـا متعمداً فجزاؤه جنهم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً اليما«.

الشهيد العزعزي.. قنديل أطفأه عشاق الظلام

معاذ القرشي

أن يقتل أكاديمي ومدرس جامعي كما الدكتور عبدالله فارع العزعزي فمعناه إطفاء لقنديل يضيء الدروب ويرسـم ملامـح اليمـن الجديـد، ولا يأتـي مثـل هـذا الفعـل الغـادر وبالطريقـة التـي ارتكبـت بها هذه الجريمة إلا من قوى تعشـق الظلام وتريد أن تنشره في كل الزوايا.

لهـذا تسـتهدف القناديـل ومـن يشـعلون الـدروب التـي تضـيء والتي تصنع الإنسان المتعلم القادر على البذل من أجل وطنه.

ومع فداحة وبشاعة الجريمة التي ارتكبـت أمام مرأى أسـرته، زوجته وأبنائه، إلا أنها دليل على المستوى القيمـي المنحط الذي وصل إليه من ارتكبـوا هذه الجريمـة ومن يقفون وراءها، لأنها لا يمكن أن تكون بنت اللحظـة وهذا ما لا نريـده أن يتوه فـي معمعـة إجـراءات التحقيق في هذه القضية.

قضيـة مقتـل الدكتـور الأكاديمي عبداللـه فارع العزعـزي قضية رأي عـام لابـد أن ينهض ويواجـه هذه الثقافة الدخيلة عن مجتمعنا ثقافة لا تحترم أخلاقيات وقيم مجتمعنا.

من ارتكب الجريمة هو أداة، لهذا ينبغـي أن يكـون التحقيـق أوسـع ليشمل من يقف خلف مرتكبيها.

يمكن أن تحدث مثل هذه الجريمة فـي أماكـن أخـرى لـم يصلهـا نور الحداثـة ورياح النظـام والقانون لكـن لا يمكـن أن تكـون جرائـم دون تخطيـط ولا مشـتركين إذا ارتكبـت فـي هـذا المـكان المعـروف بمدنيتـه وتفهمه وانصياعه للنظام والقانـون، فمـا الـذي ارتكبه رجل أكاديمـي أفنى عمره من أجل تعليم طلابه من أجل أن يقتل.

عبدالله فارع العزعزي ليس رجلاً عادياً مقتله لا يدعـو إلى الاهتمام، إنـه صانع من صناع مسـتقبل هذا الوطـن وأمنـه واسـتقراره لهـذا ينبغي أن تجيب الجهات المسـئولة عن تسـاؤلات الشـارع لأنها قضية رأي عام.

لأنـه وبالطريقـة التـي ارتكبـت بهـا هـذه الجريمـة لاشـك لا تخلو مـن دوافع وهذا مـا لا نخوض فيه ولا نضـع أحكامـاً مسـبقة وإنمـا ننتظر ماذا ستقول الأجهزة الأمنية والقضائية.

حفاظـاً على هيبـة ووقار الحرف والكلمـة التي نقشـها في عقول من تعلمـوا علـى يديـه، ومـن عمل من أجلهـم وحتـى لا تظـل الكفـاءات عرضة للعنف والاستهداف، ينبغي كشـف من يقـف وراء هذه الجريمة وكشـف ظـروف ارتكابهـا، وهـو امتحان حقيقي للأجهزة الأمنية.

نحـن منتظرون .. ورحـم اللـه الدكتـور عبداللـه فـارع العزعـزي، والعـزاء لأسـرته المكلومـة ولـكل محبيه.

...د!

سامي غالب

حالة عصيان فـي عهد الرئيـس عبدربه ادة اليمنية يتم تدشين عهود الرؤساء ... والقوة. وعبدربه منصور هادي بدأ أمس ط ما تريده اغلبية اليمنيين: القطع مع عهد سا جديدا يقضي على الحيات والعقارب لسـابق فـي زوايا دولة الامتيازات على

الاستاذ القدير أحمد ناجي أحمد

علي المقري

الأسـتاذ القديـر أحمد ناجـي أحمد إنسـان خدم زملاءه الأدباء بكل جهده،. ما قُطع راتب أحدهم إلا وسـارع للمراجعة والبحث عن الحلـول، وما أصيب كاتب في مصر أو في السـعودية أو السـودان ببعض اضطهاد إلا وأقترح أن يصـدر بيان تنديد واحتجاج مـن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين.

مرّة قُطع راتبي من وزارة الثقافة وبعد فترة من المراجعة التي أرهقت الأسـتاذ أحمد لـم أجد وسيلة غير تقديم استقالتي من الوظيفة. لكنني فكرت أن لا أحد يستحق أن أقدم له استقالتي من الوظيفة ومن الوطن بشكل عام سوى أحمد ناجي، الذي لم يقبلها، مع أنه ليس له علاقة بسلطة الوزارة.

ما يسمى بـ «الوطن» الذي احتفى به أحمد ناجي كثيراً خذله بشكل لم يفعله مع أحد من قبل، خذله بحكّامه وهيئاته ورفاقه، إذ لم يقوموا بأي عمل من أجل علاج ابنته (أروى) وإنقاذها من الموت؛ وهاهي اليوم بدلا من أن تتخرّج من السنة النهائية في كلية الطب تخرجت من الحياة كلية وماتت.

لا كونفيدرالية ولا فيدرالية!

علي جمعان سالم

كيف تنظرون إلى شكل الدولة اليمنية القادمة ، هل تتفقون مع فكرة الفيدرالية؟

– مـا كان عليه آباؤنا وأجدادنا سنسـير عليـه، فـلا كونفيدراليـة ولا فيدرالية، هذه المسميات والتقسـيمات غربية، والأفضل أن نظل كما نحن عليه الآن، أي نظام محافظات، علـى أن يتم توزيع خيـرات البلاد على كافة المحافظات والمحافظة التي فيها خيرات تمنح لها نسـبة زيادة من الخيـرات فوق ما يمنح للمحافظات الأخرى كـون هذه الموارد ملكها وتوجد في أرضها ، في اليمن خيرات كثيرة، ولو لم يكن هناك فساد وسلب ونهب للخيرات لكانت نفعت كل أبنـاء اليمن ولكنا في خير، ولما وصلنا لما نحن عليه الآن.